كما ذكرناه اي من الطريق الذي ذكرناه في استلزام حوادث لا اول لها استحا له
وجود الحادث الحاضر لان هذا الترتيب علي اي ترتب معلول على علة فكل مرتبة
من مراتبه علة لوجود ما يليها غير ان ايجاد كل للاخر الذي يليه بالاختيار كما
ننبه عليه قولهم افتقر الى محدث وهذا الاستدراك للتنبيه على ان قولنا على
ليس على طريق الفلاسفة وهي ان العلة توجب المعلول وذلك الطريق المذكور
في حوادث لا اول لها لم يتعرض فيه غير مجرد ترتب تلك الحوادث في الوجود و
تعرض لكون كل منها علة لوجود ما يليه لكن حصول الحوادث ثابت ضرورة
بالحس والعقل فيجب ان ينتهي حصولها في الوجود الى موجد لا اول له ولان
يراد بالاسم الذي هو الله الا ذلك الموجد الذي لا اول له تعالى وتقدس عن كل
نقيصة سبحانه قال امام الحرمين رحمه الله في الارشاد فان قيل في اثبات موجود
لا اول له اثبات اوقات متعاقبة لا نهاية لها اذ لا يعقل استمرار وجود الا
في اوقات وذلك يودي الى اثبات حوادث لا اول لها اي وقد تبين بطلانه قلنا
هذا زلل ممن ظنه فان الاوقات يعبر بها عن موجود تقارن موجودا وكل موجود
اضيف الى مقارنة موجود فهو وقته والمستمر في العادات التعبير بالاوقات
عن حركات الفلك وتعاقب الجديدين فاذا تبين ذلك في معنى الوقت فليس من
شرط وجود الشيء ان يقارنه موجود اخر اذا لم يتعلق احدهما بالثاني في قضية
عقلية ولو افتقر كل موجود الى وقت وقدرت الاوقات موجودة لافتقرت الى
اوقات وذلك يجر الى جهالات لا ينتحلها عاقل فالباري تعالى قبل حدوث الحوادث
منفرد بوجوده وصفاته لا يقارنه حادث انتهى كلام الارشاد الاصل الثالث
في البقاء وهو ان الله تعالى ابدي ليس لوجوده آخر اي يستحيل ان يلحقه عدم
لانه قد ثبت قدمه تعالى وما ثبت قدمه استحال عدمه لانه لو جاز عدمه لاحتاج

لاحتاج انعدامه بعد وجوده الى علة لما مر من استحالة الترجيح بلا مرجح فاما
ان ينعدم من نفسه بان يكون انعدامه اثر القدرته او ينعدم من معدم او من مضاد له
يمنع وجوده معه وسكت عن المثل والخلاف لانه لا يتوهم صلاحيتهما لعلية
انعدام المثل والخلاف والاول وهو انعدامه بنفسه باطل لانه لما ثبت انه
الموجد الذي استندت اليه كل الموجودات ثبت عدم استناد وجوده الى
غيره فلزم ان يكون وجوده له من نفسه اي اقتضته ذاته المقدسة اقتضاء
تاما فاذا ثبت ان وجوده مقتضى ذاته المقدسة استحال ان تؤثر ذاته عد مها
لانه ما بالذات اي ما تقتضيه الذات اقتضاء تاما لا يتخلف عنها وقد تختصر
العبارة عن ذلك فيقال لان واجب الوجود لا يقبل الانفعال فيلزم بقاؤه
كما يلزم قدمه وكذا الثاني وهو انعدامه بمعدم او بمضاده باطل ايضا لان ذلك المضاد
المقتضي نفيه اما قديم او حادث لا يجوز الاول وهو كونه قديما والا لو جاز كون ذلك
الضد قديما لم يوجد معه اي لزم انتفاء وجود الباري تعالى مع ذلك الضد
من لا ابتدا اصلا لان التضاد يمنع الاجتماع بين الشيئين اللذين اتصفا
به وقد ثبت وجوده تعالى ازلا ومحال وجوده في القدم ومعه ضد لما
مر آنفا من ان التضاد يمنع الاجتماع ولا يجوز الثاني ايضا وهو كون ذلك الضد
حادثا اذ ليس الحادث في مضادته اي باعتبار مضادته للقديم بحيث يقطع
اي الحادث وجوده اي وجود ضده القديم باولى من القديم في مضادته للحادث
بحيث يدفع اي القديم وجوده اي وجود ضده الحادث بل القديم اولى بدفع وجود
ضده الحادث من الحادث في قطع وجود ضده القديم ورفعه لان الدفع اهون
من الرفع والقديم اقوى من الحادث الاصل الرابع انه تعالى ليس بجوهر متحيز اي
مختص بالكون في الحيز خلافا للنصارى وقوله متحيز وصف كاشف لا مخصص